البنك الدولي ينتقد ضعف الحوكمة في إدارة الاقتصاد التونسي

واشنطن – وجه البنك الدولي انتقادات للسلطات التونسية بسبب تقاعسها في إدارة الاقتصاد الذي يعاني من أزمات منذ عشر سنوات، على النحو الأمثل بسبب القصور الذي يعتري سياسة الحوكمة المتبعة.

وأكد نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج خلال ندوة افتراضية نظمها معهد الأعمال في محافظة نابل أن الدولة يجب أن تضطلع بدور أساسي ومركزي في تعديل وتنظيم الاقتصاد ولا يمكنها أن تكون فاعلا اقتصاديا مؤثرا.

فريد بلحاج

تونس تحتاج إلى نظام قانوني مُحكم لاستعادة ثقة المستثمرين

ونسبت وكالة الأنباء التونسية الرسمية قوله إن "القاسم المشترك في المنطقة العربية يتمثل في ثقل وزن الدولة على مستوى الاقتصاد ونحن نرى عددا من الدول تسعى لتوسيع دور القطاع الخاص لكن بشكل مقنن".

وأضاف إن "تونس ليست في حاجة إلى البنك الدولي ولا إلى صندوق النقد الدولي بل تحتاج إلى إرادة سياسية لتغيير الطريقة التي تتم بها إدارة شؤون الاقتصاد".

ويتطلب إرساء الحوكمة اعتماد الشفافية في إدارة الشركات الحكومية والمشروعات التنموية ومراقبتها بكفاءة من خلال تطبيق المعايير الدولية المستلهمة من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتحتاج الحوكمة أساسات قوية بحيث لا يمكن ظهور بيئة ملائمة للفساد داخلها، وبالتالي تشكل مختلف الإجراءات والقوانين وهيكلها التنظيمي، الإطار المرجعي لاستمرار الإنتاجية.

ورغم ترسانة التشريعات التي بحوزة تونس إلا أنها لم تكن فائدة على ما يبدو وهو ما دفع بلحاج الخبير المالي التونسي للتأكيد على أنه لتحقيق هذا الهدف يجب تكريس نظام قضائي واقتصادي واجتماعي منظم يمنح أكثر ثقة للمستثمرين.

وتتمحور حوكمة القطاع العام في تونس حول القضايا المتعلقة بتوزيع السلطات في الشركات وتعريف مهام واختصاصات الأقسام وكذلك إجراءات التعيينات والإعفاءات من الخدمة، وأيضا المكافآت وتوزيع الأرباح والخيارات الاستراتيجية وحقوق المساهمين وباقي الأطراف المتداخلة.

وأكد بلحاج أن البنك الدولي يعمل على تحقيق أولويتين في تونس، وهما الجانب الاجتماعي والإصلاحات المتصلة بالدعم وشركات القطاع العام وتقليص فاتورة الأجور التي تلتهم سنويا ثلث الموازنة العامة.

وأوضح أن المؤسسات متعددة الأطراف، التي تمتلك تونس العضوية فيها، تضطلع بدور هام لأنها قادرة على توفير قيمة مضافة ولاسيما في مجال التجربة الدولية ودراسات المقارنة.

ويشهد الاقتصاد التونسي صعوبات عديدة، حيث بلغ عجز الميزانية 2.63 مليار دينار (947.1 مليون دولار) في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري.

وبحسب تقرير لوزارة الاقتصاد والمالية، يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة 2.85 مليار دولار في كامل 2021، بما يعادل 6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتحتاج تونس التي اقترضت 3.15 مليار دولار لتغطية عجز الموازنة خلال العام الجاري إلى تعبئة موارد إضافية بقيمة تتجاوز 3.59 مليار دولار حتى نهاية 2021.

دون المعايير لا يمكنك تشغيل المشروع

تأخر تطوير شط العرب يختزل صعوبات تمويل المشاريع في العراق

الحكومة تحتاج إلى تغيير عاجل في النموذج التنموي لحل مشكلات التمويل

متعة النظر إلى البحر أفضل من لا شيء

تتفق الأوساط الاقتصادية العراقية على أن بطء الحكومة في تنفيذ برنامجها التنموي الطموح جراء شح التمويلات اللازمة، التي يُفترض تخصيصها للمشروعات بات يتطلب مراجعة شاملة وعاجلة لوضع الاقتصاد في مسار التعافي من الأزمات المتراكمة، التي دمرت أساسات نموّ ثاني أكبر منتج للنفط في العالم.

البصرة (العراق) – يعطي التأخير في تطوير منطقة شط العرب في العراق فكرة واضحة عن مدى الصعوبات التي تعترض الحكومة، من أجل تجسيد برامجها التنموية الطموحة في بلد يمر بأزمات مركبة انعكست بشكل واضح على معيشة السكان.

ويقول المسؤولون إن قضاء شط العرب يُعدّ واجهة سياحية واقتصادية تتميز بها البصرة الواقعة جنوب البلاد، وأن عملية تطويره يمكن أن تحوّله إلى معلم حضاري وثقافي واقتصادي كبير في المحافظة إذا ما فُعّل بالشكل الأمثل.

ويعاني البلد النفطي من تدهور كبير في البنية التحتية التي تدمرت بسبب الحروب والغزو الأميركي عام 2003 ومكافحة الإرهاب، والتي خلفت فسادا وأزمة مالية بسبب السياسات الاقتصادية للحكومات الموالية لإيران والمعتمدة على ريع النفط.

وبسبب ذلك تفتقر معظم المحافظات إلى البنية التحتية الضرورية مثل مشروعات النقل والموانئ والسكك الحديدية، وكذلك الماء والصرف الصحي والصحة والتربية والتعليم العالي وغيرها، وهو ما يفرض تغيير النموذج التنموي الراهن.

ويؤكد معاون محافظ البصرة لشؤون الأقضية والنواحي عرب الجزائري، أن قضاء شط العرب له دور إيجابي كبير في إنعاش الحركة الاقتصادية والتجارية في البصرة.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى الجزائري قوله إن "ما رفع من أهميته توزيع قطع أراض سكنية مخصصة سواء للموظفين أو لمختلف الطبقات الاجتماعية، وبذلك فقد زاد التوسع العمراني في القضاء وتطور".

لكنه يرى مع ذلك أن تنمية المنطقة تحتاج إلى الكثير من الاستثمارات والأموال وأنه لتحقيق ذلك لا بد من اعتماد "خطة مدروسة لتطوير القضاء"، حتى "يحتضن معالم سياحية وأثرية بدءا من تمثال السياب وأسد بابل إضافة إلى السفن والبواخر التي ترسو على ضفافه".

وشلت الظروف التي عاشتها البصرة في السنوات الماضية والجفاف الحركة الاقتصادية. وقال الجزائري إن "قلة المخصصات المالية في الموازنة السنوية حالت دون تطوير القضاء والنهوض بالتنمية فيه".

وعكس إقرار وزارة التخطيط في وقت سابق من هذا الشهر بعجزها عن إنجاز مشاريع حكومية في قطاعات الخدمات والبنى التحتية، أن السياسات الاقتصادية المعتمدة طيلة سنوات كانت خاطئة، وأن مساعي حكومة مصطفى الكاظمي لإصلاحها تتطلب نفسا أقوى.

وتظهر حاجة العراق بشكل ملح إلى مساعدة القطاع الخاص في خطط التنمية لتحقيق أهدافه في مواجهة هذه المعضلة، لاسيما مع تفاقم مشكلات الدولة وتراجع قدرتها على تمويل برامج التنمية وتحقيق طموحات الناس.

ويعتقد الخبراء أن أي خطوة حكومية لبلورة مشاريع البنية التحتية واقعيا يتطلب مناخ أعمال مستقرا وتشريعات وقوانين ملائمة، إضافة إلى مكافحة الفساد والبيروقراطية وتعزيز الشفافية والاستقرار الأمني.

ويرى هؤلاء أن تحقيق الهدف يبدو صعبا في ظل تواصل الفوضى وضعف كفاءة المؤسسات العراقية، التي تديرها المحاصصة الطائفية بعد اجتثاث الكفاءات التي يمكنها التعاون مع المستثمرين والشركات الأجنبية لتنفيذ المشاريع.

ومع أن معظم المشاريع التنموية التي شرعت السلطات متركزة في المحافظات الجنوبية وخاصة في ميسان والبصرة والمثنى وذي قار قياسا بما تحظى به محافظات ديالى ونينوى وصلاح الدين، إلا أن تنفيذ الخطط تسير بوتيرة بطيئة.

وتعدّ البصرة دليلا على ذلك، فثمة العديد من المشاريع السياحية والاستثمارية وبالأخص في كورنيش شط العرب تنتظر الدعم المالي، كون مناخ الأعمال لا يشجع القطاع الخاص لدخول مثل هذه المغامرات.

عرب الجزائري

قلة المخصصات المالية بالموازنة حالت دون تنمية المنطقة

وإلى جانب ذلك، فقد تسببت معاناة الأراضي الزراعية والبساتين من التجريف والجفاف في نزوح العديد من سكان المنطقة بحثا عن مناطق أخرى بها موارد يعيشون منها.

ويقول المزارع عبدالله حسين صاحب بستان بالمنطقة إنه "من الممكن أن نعتبر قضاء شط العرب المكان الأول والأكبر لزراعة النخيل، فمنذ خمسينات القرن الماضي كان القضاء يضم ما يقارب 50 مليون نخلة".

غير أنه أشار إلى أن "ظروف البصرة والجفاف والتجريف وارتفاع اللسان الملحي، كلها عوامل أدت إلى انخفاض عدد النخيل ليصل حاليا إلى ما يقارب التسعة ملايين نخلة" فقط.

ورغم ذلك فإن المنطقة لا تزال تنتج أصنافا من التمور تصل إلى ما يقارب مئة نوع موزعة على الأقضية والنواحي بمحافظة البصرة.

ويقول قائم مقام شط العرب حيدر طعمة "إن ارتفاع التراكيز الملحية بشكل متذبذب وعدم وجود سياسة مائية واضحة أديا إلى عزوف المزارعين عن تطوير أراضيهم في شط العرب".

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تهميش المزارعين جعلهم لا يقدرون على إنتاج المحاصيل بشكل مستدام وهذه الأمور، بحسب طعمة، "أثرت بصورة كبيرة على واقع قضاء شط العرب ومن مختلف النواحي".

ويجري حاليا تنفيذ خطة زراعية مبسطة تعتمد بصورة أساسية على زراعة المحاصيل الحقلية كالحنطة والشعير والبريسم وهناك خطة موسمية تتجدد في كل سنة.

لكن طعمة دعا وزارة الزراعة إلى زيادة اهتمامها بالأقضية والنواحي لتطوير القطاع الزراعي ودعم المزارعين بشكل أكبر، حتى يتمكنوا من تحصيل عوائد مجزية من وراء أعمالهم.

السعودية تتطلع لتحويل ميناء صغير في نيوم إلى مركز لوجستي إقليمي

الرياض – كثفت السعودية جهودها للإسراع في تنمية منطقة نيوم الاقتصادية، أبرز المشروعات العملاقة التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لجعلها مساهما رئيسيا في أكبر اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويعتزم مشروع نيوم فائق الضخامة والتطور التقني في توسيع ميناء محلي صغير ليصبح مركزا للتجارة والتصنيع قرب قناة السويس، الذي يمر عبرها حوالي 12 في المئة تقريبا من التجارة العالمية.

ويقول المسؤولون إن الميناء القريب من مدينة ضبا التي تتبع إداريا لمحافظة تبوك، سينافس أكبر وأهم المرافق اللوجستية والصناعية في الشرق الأوسط مستقبلا.

ويُعد الميناء بوابة المنطقة الشمالية الغربية للسعودية وبين المحطات الكبيرة لنقل الركاب بين موانئ البلاد، وهو يمتاز بموقعه الجغرافي وقربه من قناة السويس أهم شرايين الملاحة البحرية بنحو 257 ميلا بحريا.

كما يعتبر أقرب ميناء سعودي إلى موانئ دول حوض المتوسط، ويمتاز أيضا بوجوده على خط الملاحة الدولي ما بين الولايات المتحدة وأوروبا والشرق من خلال قناة السويس وباب المندب.

وقال فيشال وانشو الرئيس التنفيذي لشركة أوكساغون في مقابلة مع وكالة بلومبرغ إن "الميناء سيدعم المدينة الصناعية التي أعلن عنها مشروع نيوم الأسبوع الماضي باسم أوكساغون".

فيشال وانشو

سنطور ميناء ضبا بمواصفات متقدمة لسلاسل التوريد

وكان الأمير محمد بن سلمان قد أعلن الأسبوع الماضي عن مشروع طموح لبناء مدينة صناعية عائمة خالية من انبعاثات الكربون على البحر الأحمر كجزء من مشروع نيوم العملاق، لتكون الأكبر على مستوى العالم.

وأشار وانشو إلى أن الميناء الموجود فعلا قرب مدينة ضبا الواقعة على البحر الأحمر، سيُطوَّر بما يسمح باستيعاب سعة حاويات تتراوح من 3.5 إلى 4 ملايين طن من الوحدات المكافئة بحلول 2030.

وقال "سنطور ميناء راقي المواصفات ونظاما متقدما لسلاسل التوريد، ونمتلك ميزة حقيقية لكوننا نعمل في مشروع بدءا من الصفر".

ومن المتوقع أن ينافس هذا المشروع الطموح بعد اكتماله ميناء جدة على البحر الأحمر من حيث الحجم.

وتوسع السعودية ميناء الملك عبدالله في المنطقة الواقعة بين ميناء جدة وميناء أوكساغون، ويستهدف تحقيق قدرة استيعابية تبلغ 25 مليون طن من الوحدات المكافئة.

وأوضح وانشو الذي كان يعمل مسؤولا تنفيذيا لدى شركة جنرال إلكتريك الأميركية قبل التحاقه بمشروع نيوم هذا العام أنه بإمكان المشروع تقديم خدماته مستقبلا للمستأجرين التجاريين في نيوم، بالإضافة إلى منطقة أوسع تشمل الخليج والأردن والعراق.

وأكد أن السعة الاستيعابية ربما تبلغ 9 ملايين طن من الوحدات المكافئة اعتمادا على نمو مدينة أوكساغون الصناعية.

وفي دبي، تبلغ الطاقة الاستيعابية لميناء جبل علي المطل على الخليج العربي، وهو الأكبر في المنطقة، أكثر من 19 مليون طن من الوحدات المكافئة.

ويعتبر مشروع مدينة نيوم الذي أُعلن عنه في 2017 جوهرة تاج برنامج الأمير محمد بن سلمان لتطوير البندقية العصرية؟ في ظل كل التغيير المناخي الجاري وزيادة منسوب مياه البحر، بحيث تكون مدينة عائمة ليس عليها التصدي للزيادات في منسوب مياه البحر أو التفاعل معه بفضل أسلوب تصميمها".

وكشف عن أن مشروع نيوم ينظر في ربط ميناء أوكساغون بشمال شرق السعودية والمنطقة بأكملها على نطاق أوسع في البداية عبر طريق نقل بري ثم عبر سكك حديدية.

لنستفد من المواقع المنسية في خطوط الملاحة

وأوضح أن عمليات الميناء ذات قدرات تعامل مع الحاويات ستنطلق بحلول منتصف 2022 لتتوسع بعده.

وتقود الهيئة العامة للموانئ السعودية (موانئ) استراتيجية الحكومة الهادفة إلى توفير شبكة من الموانئ التجارية تتسم بالكفاءة والفعالية وتتكامل مع وسائل النقل الأخرى لربط الاقتصاد المحلي بالسوق العالمية.